بحث بعنوان

معالجة الأزمات المالية في ظل الفكر المحاسبي الإسلامي

مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع

كلية العلوم الإدارية

جامعة فيلادلفيا

عمان – الأردن

حول

منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي

من إعداد

الأستاذ الدكتور
حسن عبد الكريم سلوم

الدكتورة
بتول محمد نوري المهداوي

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

العراق

الملخص

يشهد الاقتصاد العالمي الآن بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929م، إذ لم تحدث سابقاً اضطرابات حادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة كما يحدث في يومنا هذا. لقد سببت الأزمات المالية ركود وانكماش اقتصادي حاد وخطير في الماضي ومحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل، إذ أن تكرار الأزمات المالية في معظم دول العالم قد شكل ظاهرة مثيرة للاهتمام، فآثارها السلبية الكبيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية. إضافة إلى أن من أهم خصائص الأزمات المالية هي قابليتها للانتقال من الدولة التي تحدث فيها إلى دول أخرى – نامية كانت أو متقدمة – في ظل بيئة العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية بكافة أشكالها، أو من خلال الاتفاقيات والعقود الدولية التي بالفعل جعلت العالم قرية يؤثر حدث ما على جزء منها على كل الأجزاء الأخرى فيها.

فالأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم تعد من اخطر الأزمات المالية التي مرت على العالم، وقد بدأت شراراتها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007م، ثم اندلعت نيرانها في سبتمبر 2008م في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى، من البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار وحدثت انخفاضات حادة ومتوالية في مؤشرات أسواق المال والبورصات العالمية، وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود أثر على حركة الأسواق، وتسبب في انخفاضات في معدل النمو، وأصبحت هذه الأزمة الشغل الشاغل لجميع المسؤولين والخبراء، وشغلت أخبارها الصحف والمجلات وجميع وسائل الإعلام. غير أن الأزمة المالية العالمية لم تعد قاصرة على تعثر بعض المؤسسات، أو خسارة بعض رؤوس الأموال، فهي عصفت بمقومات النظام الرأسمالي التي ظلت راسخة في ذهن الكثيرين، وبينت جوانب عجز كبيرة في بنيته، فضلا عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية وبدأت الدول الرأسمالية تدور حول نفسها لتوقف عجلة الانهيارات هنا وهناك، إذ أن الأزمة التي تتعرَّض لها حالياً الاقتصادات العالمية قد أثارت العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل الاقتصاد الرأسمالي الربوي الذي ساد العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

وقد أصبح هناك حاجة ملحة لوجود خطة حقيقية للإصلاح الاقتصادي لإنقاذ العالم وتحقيق الاستقرار الشامل. وتبين أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته. إذ يمكن القول إن جوهر الأزمة يكمن في مخالفة تعاليم الإسلام، وإن طرق علاجها بات في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن هنا برز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لتلافي عيوب الرأسمالية الجامحة والاشتراكية التي اثبت التاريخ فشلها قبل ذلك. إذ أن الرأسمالية فيها مزايا وعيوب، والنظام الإسلامي يعترف بآلية السوق وحقوق الملكية الفردية لكنه ينظمها بالحد الأدنى الذي يحمي حقوق الفرد والمجتمع ويحيطها بسياج القيم والأخلاق التي تضمن أن تحقق المنافسة في السوق الأهداف المرجوة منها.

ويمكن ملاحظة أن الشركات العاملة وفق الشريعة الإسلامية أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات أثناء الأزمة المالية الأخيرة، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة مقارنة بغيرها.

وأخيرا يمكن القول أن مبادئ النظام الإسلامي يمكن عدها من أنسب المبادئ لمواجهة الأزمة المالية العالمية، إذ أن الأسباب التي نجمت عنها تلك الأزمة يرفضها النظام الإسلامي، فالأزمة تفاقمت نتيجة التوسُّع في الإقراض بأسعار فائدة منخفضة دون الأخذ في الاعتبار الملاءة المالية للمقترضين، وذلك ما يرفضه الاقتصاد الإسلامي، إذ أن البنوك الإسلامية لا تستخدم التمويل بالإقراض نظرا لعدم تعاملها مع أسعار الفائدة، حيث أن هدفها الحقيقي ليس جمع الأموال بل رفاهية المجتمع.

وفي بحثنا هذا سنحاول أن نستعرض في المبحث الأول أهم الأزمات المالية التي مر بها العالم مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الأخيرة باعتبارها احدث الأزمات من حيث مفهومها وأسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاقتصاد العالمي وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى المعايير المحاسبية الإسلامية والجهة المصدرة لها أما في المبحث الثالث فسيتم بيان الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية، وأخيرا المبحث الرابع والذي يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.